

Distr.: General  
22 November 2000  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الخامسة والخمسون

البند ١٢٨ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص  
المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من  
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي  
المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين  
المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من  
الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول  
المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون  
الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال  
الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني  
الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن  
أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في  
أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون  
الأول/ديسمبر ١٩٩٤

## تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية  
في تقرير الأمين العام عن التمويل لعام ٢٠٠١ للمحكمة  
الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال  
الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون  
الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين  
الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من  
الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين  
١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

الاحتياجات من الموارد لجميع الأجهزة الثلاثة للمحكمة. (A/55/512، الفقرة ١٠). والعامل الثالث هو استمرار النجاح المتوقع في تعقب عدد إضافي من المشتبه فيهم وإلقاء القبض عليهم وضرورة تأمين التعجيل بإجراء المحاكمات (A/55/512، الفقرة ١١). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مستوى الموارد المطلوب يستند إلى احتياجات الأنشطة المتزايدة للدوائر الابتدائية الثلاث في مجالات التحقيق وإلقاء القبض والاحتجاز، والتحسينات الكبرى المتوخاة لأداء خدمات الدعم (المرجع نفسه، الفقرة ١٢).

٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن الاحتياجات الإضافية مقدمة في سياق إنجاز تعديلات للهياكل التنظيمية للمحكمة.

٦ - ولدى النظر في التقديرات، وضعت اللجنة الاستشارية في اعتبارها تقرير فريق الخبراء (A/54/634)، وتعليقات أجهزة المحكمة، والأمين العام (A/54/850)، والملاحظات والتعليقات السابقة للجنة ولا سيما تلك الواردة في تقريرها عن الاحتياجات المقترحة للمحكمة لعام ٢٠٠٠ (A/54/646)، وقراري الجمعية العامة ٢٤٠/٥٤ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٢٤٠/٥٤ باء المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

٧ - ويبين المرفق السابع لوثيقة الميزانية حالة تنفيذ توصيات فريق الخبراء. وتشير اللجنة الاستشارية إلى طلبها بأن يجري تقديم تقرير، في سياق الميزانية لعام ٢٠٠١، عن الإجراءات المتخذة أو التي يتعين اتخاذها بخصوص التوصيات التي ما زالت قيد الاستعراض (A/54/874، الفقرة ١٤). وتلاحظ اللجنة أنه تم تنفيذ ٣١ توصية من التوصيات الـ ٤٦. وهي تلاحظ مع الأسف أن المرفق السابع لتقرير الميزانية لا يميز بين المعلومات التي تم تناولها بالفعل في تقارير نظرت فيها اللجنة الاستشارية والجمعية العامة في وقت

(A/55/512). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في المسألة، بنائب المدعية العامة والمسجل للمحكمة، وبممثلين للأمين العام قدموا إليها معلومات إضافية.

٢ - ويبلغ المستوى الكلي للموارد المقترحة لعام ٢٠٠١ مبلغا إجمالياً ٦٠٠ ٠٥٦ ٩٥ دولار (صافيه ٦٠٠ ٦١٦ ٨٦ دولار)، تنعكس فيه زيادة بمبلغ إجماليه ٧٠٠ ٩٠١ ٨ دولار (صافيه ٤٠٠ ٤٤٦ ٨ دولار) أي بنسبة ٣،١٠ في المائة مقارنة بالاعتماد المرصود لعام ٢٠٠٠ البالغ إجماليه ٩٠٠ ١٥٤ ٨٦ دولار (صافيه ٢٠٠ ١٧٠ ٧٨ دولار). وتصل القيمة المسقطه للموارد الخارجة عن الميزانية لعام ٢٠٠١ إلى مستوى ٦١٩ ٠٠٠ دولار. (انظر A/55/512، الفقرة ١٢ والجدولين ١ و ٢).

٣ - ويتألف جدول الوظائف المقترح لعام ٢٠٠١ من ٨٩٢ وظيفة مدرجة في الميزانية، وتنعكس في ذلك زيادة مطلوبة قدرها ٨١ وظيفة جديدة (١٧ مكتب المدعية العامة و ٦٤ لقلم المحكمة) على المستوى المأذون به لعام ٢٠٠٠ والبالغ ٨١٠ وظائف، ونقل وظيفة برتبة ف - ٥ من ميزانية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. (المرجع نفسه، المرفق الثاني).

٤ - ووفقا لتقرير الميزانية، تأثرت التقديرات بعدد من العوامل. العامل الأول هو تنفيذ توصيات فريق الخبراء المكلف بإجراء استعراض لفعالية عمل وأداء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/54/634). والعامل الثاني هو زيادة متوقعة في عبء عمل المحكمة نتيجة لحقيقة أن الدوائر الابتدائية الثلاث ستتولى النظر في قضايا جديدة ابتداء من الربع الأخير لعام ٢٠٠٠، بالإضافة إلى إعداد الأحكام في القضايا المكتملة. والزيادة في ممارسة إجراء محاكمات مشتركة، مع ما يتبعها من التماسات وقضايا استئناف، وهي ممارسة سيترتب عليها أثر بسيط على

١١ - وتظهر في الجدول الوارد في الفرع ثانياً فروق هامة بين الاعتماد المرصود والنفقات، ويرد شرحها في الفقرات من ٣ إلى ٢١ من تقرير الأداء. وتشمل هذه الفروق إنفاقاً ناقصاً بمبلغ ٣ ٥٣٢ ٠٠٠ دولار تحت بند الوظائف نتج عن معدلات شغور أعلى من المتوقع في المحكمة في أثناء الفترة قيد الاستعراض. وشملت حالات الإنفاق الناقص الهامة الأخرى في أثناء الفترة مبلغ ١ ٢٢٣ ٨٠٠ دولار تحت بند الخدمات التعاقدية بسبب النقصان في الاحتياجات تحت بند خدمات محامي الدفاع وبند الخبراء شهود الدفاع، وبمبلغ ١ ٢٢٢ ٤٠٠ دولار تحت بند مصروفات التشغيل العامة.

١٢ - وتطلب اللجنة الاستشارية أن يتم في المستقبل إعداد وتقديم تقرير أداء كامل في وقت سابق لتقديم مقترحات الميزانية السنوية أو بالتزامن معه.

١٣ - وأعلمت اللجنة الاستشارية، رداً على استفسارها عما إذا تم تقييد الرصيد غير الملتزم به لحساب الدول الأعضاء، بأن القيمة الصافية للرصيد بين نفقات ١٩٩٨ و ١٩٩٩ وصل إلى مبلغ إجماليه ٢ ٩٣٧ ٠٠٠ دولار (صافيه ١ ٩٨٨ ٧٠٠ دولار) منه مبلغ إجماليه ٢ مليون دولار (صافيه ١ ٨١٦ ٠٠٠ دولار) وضعت الجمعية العامة في الاعتبار في قرارها ٥٤/٢٤٠ ألف وباء لدى الموافقة على الاعتمادات لعام ٢٠٠٠. وينعكس الجزء المتبقي في تقرير الميزانية الحالية (A/55/512، المرفق العاشر).

١٤ - وقدمت إلى اللجنة الاستشارية، رداً على استفسارها، معلومات عن النفقات الفعلية لعام ٢٠٠٠، وهي تتضمن رصيذاً مسقطاً بمبلغ ٤,٢ مليون دولار (انظر المرفق الأول أدناه). ويُتوقع أن يحدث القدر الأكبر من الإنفاق الناقص (٣,٣ مليون دولار) في مكتب المدعية العامة وذلك، أساساً، بسبب معدل الشغور المرتفع (٥٤ من ١٩٧ وظيفة مأذون بها كانت شاغرة في تاريخ ١٠ تشرين

سابق، والمعلومات عن الإجراءات المتخذة بشأن التوصيات التي لم تزل قيد الاستعراض.

٨ - وتشير اللجنة الاستشارية أيضاً إلى توصيتها بأن الأمين العام، قبل طلب موارد إضافية لتنفيذ توصية معينة من توصيات فريق الخبراء، ينبغي أن يكفل بذل كل جهد ممكن من أجل الاستخدام الكامل والفعال للموارد المتاحة داخل المحكمة (المرجع نفسه، الفقرة ١١). وتلاحظ اللجنة أنه لم يتم تقديم أي دليل يمكن أن يبين المدى الذي نُفذت فيه هذه التوصية. بيد أنها تلاحظ أيضاً أن توصيات فريق الخبراء قد ذُكرت في عدد من الحالات لتبرير طلب موارد إضافية. واللجنة مدركة لكون الأمين العام قد طلب إليه أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقريراً عن نتائج تنفيذ توصيات فريق الخبراء. وتتوقع اللجنة أن يكون التقرير تحليلياً وموضوعياً وأن يبين نتائج تنفيذ توصيات فريق الخبراء. وترى اللجنة أن مجرد الإشارة إلى توصية وذكر أنها نُفذت أو لم تنفذ سيُعتبر غير مقبول.

٩ - وفيما يتعلق بالموارد الإضافية، يجب التشديد على أن المحكمة، في وقت الضغوط على الموارد في الأمم المتحدة، ليست معفية من ضرورة التأكد، أولاً، من أنه تم النظر بدقة في استخدام الموارد التي جرت الموافقة عليها بالفعل قبل تقديم مقترحات للحصول على أموال إضافية.

١٠ - وبعد جلسات الاستماع، تلقت اللجنة الاستشارية نسخة مسبقة من تقرير أداء ميزانية المحكمة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (A/55/622). وقد بلغت النفقات المسجلة في أثناء الفترة مبلغاً إجماليه ٦٠٠ ١١١ ٦٠٠ دولار (صافيه ٦٤ ١٥٦ ٦٠٠ دولار)، مقابل اعتمادات بمبلغ إجماليه ٧٥ ٢٦٠ ٦٠٠ دولار (صافيه ٩٠٠ ٥٣١ ٦٨ دولار)، ونتج عن ذلك رصيد غير ملتزم به إجماليه ٥ ١٤٩ ٠٠٠ دولار (صافيه ٤ ٣٧٥ ٣٠٠ دولار).

يتعلق بالشغور. وفي الواقع، فإن معدلات الشغور الفعلية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ كانت ٢٣,٢٤ في المائة في الفئة الفنية و ١٣,٩ في المائة في فئة الخدمات العامة خلال الثمانية أشهر الأولى من عام ٢٠٠٠. فضلا عن ذلك، تلاحظ اللجنة أن عوامل الشغور المستخدمة في إعداد تكاليف الموظفين كانت ١٩ في المائة للفئة الفنية و ١٣ في المائة لفئة الخدمات العامة.

١٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع القلق المشككة المستمرة التي تواجهها المحكمة في استبقاء الموظفين في أروشا بعد تعيينهم. وقد غادر عدد من الموظفين أروشا إلى مراكز عمل أخرى، منها بعثات لحفظ السلام. وأعلنت اللجنة، ردا على استفسارها، بأن ٥١ موظفا قد غادروا الخدمة في المحكمة في عام ١٩٩٩، منهم ١٠ (٢ من الفئة الفنية، و ٣ من فئة الخدمات الميدانية، و ٥ من فئة الخدمات العامة) قد استقالوا. وأعلنت اللجنة أيضا بأن ما مجموعه ٧٢ موظفا قد غادروا الخدمة أو سيغادرونها في أثناء عام ٢٠٠٠؛ ومنهم ٥٤ قدموا استقالتهم (١٢ من الفئة الفنية، و ٢٢ من فئة الخدمات الميدانية، و ٢٠ من فئة الخدمات العامة). وتطلب اللجنة معالجة هذه المسألة على أساس الاستعجال، بما في ذلك استعراض شروط الخدمة في مركز العمل هذا.

١٨ - وتفهم اللجنة الاستشارية أيضا أن العقود المحددة مدتها بسنة واحدة تشكل عامل إبطاء في مجال تعيين الموظفين واستبقائهم. وتوصي اللجنة بأن ينظر المسجل، بموجب السلطة المفوضة له لتعيين وإدارة الموظفين، في إمكانية إصدار عقود تعيين لموظفي المحكمة تغطي فترات أطول من فترات الميزانية البرنامجية، لكن في حدود فترة السنتين المالية للمحكمة. وتوصي اللجنة كذلك بأن يظهر الأثر المترتب على تنفيذ هذه التوصية في عرض الميزانية المقبلة. وفيما يتعلق بالأخذ بنظام دورة السنتين لميزانية

الثاني/نوفمبر). ويقابل الإنفاق الناقص المسقط في تكاليف الموظفين بقلم المحكمة إنفاق زائد مسقط على خدمات الدعم وأوجه إنفاق أخرى. وتضع توصيات اللجنة التالية في الاعتبار الرصيد المسقط غير الملتمزم به.

١٥ - ويتضمن المرفق السابع لتقرير الميزانية الإجراءات التي اتخذتها المحكمة لتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية، ومجلس مراجعي الحسابات، ومكتب خدمات المراقبة الداخلية. وتأسف اللجنة الاستشارية لكون وظيفة إعداد كشوف المرتبات مازال يجري القيام بها في المقر بالنسبة للموظفين الدوليين وفي أروشا بالنسبة للموظفين المحليين. وترى اللجنة أن الأسباب المقدمة في المرفق السابع لتقرير الميزانية وفي شهادة ممثلي الأمين العام غير مقنعة. وعلى سبيل المثال، أعلنت اللجنة بأن أحد الأسباب يتمثل في كون نظام المعلومات الإدارية المتكامل لم يتم تركيبه بعد في أروشا. بيد أن اللجنة تشير إلى أنه تم تفويض سلطة كاملة على إعداد كشوف المرتبات لعدد من مراكز العمل (مثل اللجان الإقليمية) قبل بداية العمل بذلك النظام. وتكرر اللجنة الإعراب عن رأيها بأنه ينبغي أن تفوض للمحكمة السلطة المناسبة لإنجاز هذه الوظيفة في أقرب وقت مستطاع عمليا.

١٦ - وفيما يتعلق بالتغييرات في ملاك الموظفين، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها ذكرت أنه قد تم إعلامها بأنه لن تجرى زيادة هامة في عدد الموظفين في المستقبل (A/54/646، الفقرة ١٧). ولاحظت اللجنة أنه تم إدخال عدد من التغييرات بغية التصدي لمعدل الشغور المرتفع (المرجع نفسه، الفقرتان ١٩ و ٢٠)، وقد حمل ذلك اللجنة على اعتقاد أن حالة ملاك موظفي المحكمة ستتحسن بصورة هائلة في عام ٢٠٠٠. وتأسف اللجنة لملاحظة أنه يتبين من المرفقين الأول والثالث لتقرير الميزانية ومن المعلومات الإضافية المقدمة، أنه يكاد ألا يكون ثمة أي تحسن في الحالة فيما

يسهم في إعاقة محاولة التعجيل بإجراء المحاكمات. وكما ذكر في تقرير الميزانية (A/55/512، الفقرة ٨)، فقد حدد فريق الخبراء ذلك بوصفه سببا رئيسيا للتأخيرات في العملية القضائية. وأعلمت اللجنة، ردا على استفسارها، بأن أتعاب محامي الدفاع لم تسدد في أربع حالات، وذلك بسبب قرارات قضائية بأن التماساتهم كانت تافهة وتشكل تعسفا في استخدام العملية الإجرائية. وترحب اللجنة بالتدابير التي اتخذها القضاة (انظر المرجع نفسه، الفقرات ١٥ - ١٧) وتشجعهم على زيادة ممارستهم للمراقبة القضائية على كل جوانب إجراءات الدوائر.

٢٣ - وفيما يتصل بالتاريخ المحتمل الذي سوف تكمل المحكمة فيه عملها، تطلب اللجنة الاستشارية أن يتضمن التقرير المقبل محاولة لذكر ما إذا كان يمكن تحديد التاريخ المرجح، أو التواريخ المرجحة، لإكمال ولاية المحكمة (انظر أيضا A/54/645، الفقرة ٢٩).

٢٤ - وأعلمت اللجنة الاستشارية، ردا على استفسارها بخصوص الأثر المترتب على المحاكمات المشتركة بالنسبة للعملية القضائية، بأن المحاكمات المشتركة، لو خططت ونفذت بطريقة جيدة، ستعجل النظر في القضايا المعروضة على المحكمة وستسمح على المدى البعيد بتحقيق وفورات. بيد أنه تم التأكيد للجنة على ضرورة توفير موارد كافية لمواجهة الاحتياجات المعقدة للمحاكمات المشتركة.

٢٥ - وبخصوص المسألة المثارة في تقرير الميزانية والمتعلقة بتوسيع دائرة الاستئناف عن طريق تخصيص قاضيين إضافيين (A/55/512، الفقرتان ٢١ و ٢٢)، تشير اللجنة إلى الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٤٠/٥٤ بآء الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يحيل إلى مجلس الأمن تقرير فريق الخبراء (A/54/634) والمذكرة التي تتضمن تعليقاته على ذلك التقرير (A/54/850). ولدى النظر في التقديرات، لم

المحكمة، تعزم اللجنة مناقشة هذا الموضوع والتحسينات الأخرى في عرض وثيقة الميزانية، في سياق تقديم الميزانية المقبلة للمحكمة.

١٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقاتها بخصوص ضرورة أن تكفل المحكمة شغل جميع الوظائف القائمة قبل أن تطلب وظائف إضافية (انظر A/54/646، الفقرتان ٢٢ و ٥٥). وقد وضعت اللجنة هذا العامل في الحسبان حين صاغت توصياتها بشأن الوظائف لأجهزة المحكمة. وفضلا عن ذلك، تكرر المحكمة إبداء تعليقاتها بأنه يجب أن تكون الاحتياجات من الموارد متصلة ببيانات عبء العمل (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣). فمجرد عرض إحصاءات عبء العمل لا يساعد اللجنة أو الجمعية العامة كثيرا. يجب تحليل البيانات المتعلقة بالأداء وعبء العمل المسقط؛ وسوف تشكل نتيجة ذلك التحليل الأساس لدعم طلب الموارد في تقديرات الميزانية.

#### الدوائر

٢٠ - ترد مؤشرات عبء عمل الدوائر في المرفق الخامس لوثيقة الميزانية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع القلق أن عدد المحاكمات وأيام انعقاد الجلسات في عام ٢٠٠٠ سيكون أقل مما قُدّر أصلا للسنة. ويتضمن المرفق الثاني أدناه معلومات وإسقاطات بشأن عدد المحاكمات التي بدأت وأكملت.

٢١ - وفيما يتعلق بعدم استخدام قاعات المحكمة، أعلمت اللجنة الاستشارية بأن السبب في انخفاض عدد الأيام التي استخدمت فيها تلك القاعات هو أن الدوائر الابتدائية كانت تنظر في قضية واحدة وعدد كبير من التماسات المرحلة التمهيدية.

٢٢ - واستنتجت اللجنة الاستشارية من المعلومات التي قدمها ممثلو المحكمة أن العدد الكبير من الالتماسات العرضية

لتغطية تكاليف تقدر بزهاء مليون واحد من الدولارات. وتبرز اللجنة أن هذا البند كان ينبغي أن يدرج في الميزانية المقررة، ما لم توجد بالفعل هبة عينية، وفي تلك الحالة يتعين إدراج الموارد اللازمة للصيانة في الميزانية المقررة. وتطلب اللجنة أن تسوي مشكلة الاتصال بالفيديو بين المحكمتين ومع المقر بوصفها مسألة ذات أولوية قصوى.

٢٩ - رهنا بما ورد أعلاه، توصي اللجنة بالموافقة على المبلغ المقترح لدوائر المحكمة والذي يبلغ صافيه ١ ٧٩٨ ٩٠٠ دولار.

### مكتب المدعية العامة

٣٠ - حُدِّدَ التقدير لمكتب المدعية العامة لعام ٢٠٠١ بمبلغ إجماليه ٥٠٠ ٨٥٩ ٢٤ دولار (صافيه ٢٠٠ ٨٣٤ ٢١ دولار) وهو يظهر زيادة بمبلغ إجماليه ٢ ٤٢٣ ٠٠٠ دولار (صافيه ٦٠٠ ٢٤٣ ٦٠٠ دولار) أي بنسبة ١١,٥ في المائة بالمقارنة مع الاعتماد المخصص لعام ٢٠٠٠ البالغ إجماليه ٥٠٠ ٤٣٦ ٢٢ دولار (صافيه ٦٠٠ ٥٩٠ ١٩ دولار) (المرجع نفسه، الجدول ٥). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادة في الاحتياجات لمكتب المدعية العامة تتصل بإنشاء وحدة دعاوي الاستئناف في أروشا، وتعزيز شُعبة التحقيقات من أجل زيادة فعالية التحقيقات الجارية، ولا سيما فيما يتعلق بالجرائم الجنسية وأعمال التعقب المالي. ويبلغ العدد الكلي للوظائف المؤقتة ٢١٥ وظيفة لعام ٢٠٠١، وتنعكس فيه زيادة ١٧ وظيفة بالمقارنة مع وظائف ٢٠٠ البالغ عددها ١٩٧ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٩ والجدول ٦). وترد التفاصيل والمبررات فيما يتعلق بالوظائف الجديدة في المرفق الثاني لتقرير الميزانية.

٣١ - وفيما يتعلق بالوظائف الـ ١٧ الجديدة المطلوبة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن العدد الشهري للوظائف الشاغرة من الفئة الفنية قد انخفض من أعلى مستوى له، وهو

يتخذ المجلس أي قرار بخصوص المسائل المتصلة بالتعديلات للنظام الأساسي أو بالقضاة المخصصين. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لم يشرعوا في النظر الفعلي في مسألة الاستعانة بقضاة مخصصين (انظر A/55/512، المرفق السابع، والمرفق التاسع، الفقرة ٢).

٢٦ - وعلى النحو المذكور في تقرير الميزانية، فإذا قرر مجلس الأمن إضافة قاضيين لدائرة الاستئناف، سيتعين تقديم تقديرات تكميلية إلى الجمعية العامة. وستعود اللجنة الاستشارية إلى هذه المسألة في سياق ما قد يقدمه الأمين العام من تقديرات تكميلية.

٢٧ - وفيما يتعلق بسفر القضاة وغيابهم من أروشا، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها قد أعربت عن شكها في استنساب تعيب قضاة المحكمة، لحضور اجتماعات منها ما ليس له صلة بعمل المحكمة، في مواعيد يمكن أن يتداخل فيها غيابهم مع العمل القضائي المباشر للدوائر الابتدائية (انظر A/54/646، الفقرة ٢٨). وتبرز اللجنة مرة أخرى أن كثرة غياب القضاة تضر بالقدرة على مباشرة المحاكمات وإكمالها بسرعة حين يكون القضاة المسافرون مشاركون في النظر في القضايا المعنية. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة بالخصوص إلى ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات<sup>(١)</sup> وهي ترى أن الأنشطة القضائية، ولا سيما أنشطة الرئيسة، ينبغي أن تكون لها الأولوية على أنشطة العلاقات العامة وعلى حضور اجتماعات خارجية.

٢٨ - وتعرب اللجنة الاستشارية عن شكوك في الأساس المنطقي للقيام بالسفر المشار إليه في تقرير الميزانية (A/55/512، الفقرة ٢٥ (هـ)). وبناء على استفسار بشأن إمكانية استخدام مرافق الحوار بواسطة الفيديو المتاحة داخل المحكمة، أُعلمت اللجنة بأن تلك المرافق غير موجودة غير أن الخطط جارية لإقامتها بواسطة أموال خارجة عن الميزانية

يجرى من خلال نقل الوظائف توفير الوظائف الخمس المطلوبة لشعبة التحقيقات.

### قلم المحكمة

٣٥ - تبلغ احتياجات قلم المحكمة من الموارد لعام ٢٠٠١ مبلغاً إجمالياً ٢٠٠ ٣٩٨ ٦٨ دولار (صافيه ٥٠٠ ٩٨٣ ٦٢ دولار)، تنعكس فيه زيادة بمبلغ إجماليه ١٠٠ ٤٤٨ ٦ دولار (صافيه ٢٠٠ ١٧٢ ٦ دولار) أي بنسبة ١٠,٩ في المائة بالمقارنة مع الاعتماد البالغ إجماليه ١٠٠ ٩٥٠ ٦١ دولار (صافيه ٣٠٠ ٨١١ ٥٦ دولار) لعام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك يقدر أن يدير قلم المحكمة مبلغاً قدره ٥٤٤ ٠٠٠ دولار كمورد خارجة عن الميزانية، مما يظهر نقصاناً بمبلغ صافيه ١٤٦ ٠٠٠ دولار بالمقارنة مع مبلغ ٦٩٠ ٠٠٠ دولار، بالقيمة الصافية، الذي خصص لعام ٢٠٠٠ (المرجع نفسه، الجدول ٧).

٣٦ - وفيما يتعلق بموارد قلم المحكمة من الموظفين لعام ٢٠٠١، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يُقترح تخصيص ٦٧٧ وظيفة (١٨٠ من الفئة الفنية و ١٣٠ من فئة الخدمات العامة، و ٢٤ من فئة الخدمة الميدانية، و ٨٢ من فئة خدمات الأمن، و ٢٦١ في الرتبة المحلية)، منها ٦١٣ وظيفة من الوظائف المؤقتة ذات الطابع المستمر و ٦٤ وظيفة مؤقتة جديدة (١٨ من الفئة الفنية، و ١٧ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ٢٩ في الرتبة المحلية) (المرجع نفسه، الجدول ٨).

٣٧ - ويرد موجز للوظائف الجديدة المقترحة بحسب اللقب الوظيفي في الجدول التالي للفقرة ٥٤ من تقرير الميزانية. وتتضمن الفقرة ٥٤ بيان الأساس لطلب الوظائف الإضافية يكمله تقرير تفصيلي في الفقرات ٤٤-١٩٥ من المرفق الثاني للتقرير.

٤٠ وظيفة، إلى مستوى منخفض مسقط يبلغ ٢٣ وظيفة بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر (المرجع نفسه، المرفق الثالث). وهذا العدد أعلى بصورة هائلة من مجموع الـ ١٢ وظيفة الإضافية المطلوبة في الفئة الفنية.

٣٢ - ومطلوب تخصيص تسع وظائف جديدة (١ ف - ٥، و ١ ف - ٤، و ١ ف - ٣، و ١ ف - ٢ و ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة) لقسم المحاكمات في أروشا (المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرتان ٢٠ و ٢١). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الطلب.

٣٣ - ويُطلب تخصيص ثلاث وظائف جديدة (١ ف - ٤، و ١ ف - ٢، و ١ في الرتبة المحلية) ونقل وظيفة واحدة برتبة ف - ٥ من ميزانية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي إلى المحكمة في أروشا بغية إنشاء وحدة لدعاوي الاستئناف في أروشا (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٥ و ٢٦). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الطلب.

٣٤ - وفيما يتعلق بشعبة التحقيقات، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يُطلب تخصيص خمس وظائف، ٢ ف - ٣ و ٢ ف - ٢ لوحدة التحقيقات، ووظيفة واحدة برتبة ف - ٣ لفريق الاستخبارات والتعقب (المرجع نفسه، الفقرات ٣٧، و ٣٨، و ٤٢). وأُعلمت اللجنة، رداً على استفسارها، بأن ٣٧ وظيفة من الوظائف الـ ١٣٢ المأذون بها لشعبة التحقيقات لعام ٢٠٠٠ كانت شاغرة حتى تاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وأُعلمت اللجنة بأن طبيعة عملية التحقيق قد تغيرت؛ وتم الآن تحديد كل الأهداف، وأعطيت الأولوية إلى التحقيق في الوقائع، وإصدار لوائح الاتهام، وتعقب المشتبه فيهم وإلقاء القبض عليهم. ونظراً لهذه الحقيقة وللمعدل الشغور المرتفع، توصي اللجنة بأن

المحلية لوحدة السجلات والمحفوظات القضائية (المرجع نفسه، الفقرات ٧٢ و ٧٤ و ٧٦ و ٧٧). وتوصي اللجنة بالموافقة على الوظائف الـ ١١ المؤقتة الجديدة المطلوبة لهذا القسم.

٤٢ - وبخصوص قسم دعم الشهود والمجني عليهم، تلاحظ اللجنة أنه يُطلب إنشاء أربع وظائف جديدة (١ برتبة ف - ٤ و ٣ في الرتبة المحلية) (المرجع نفسه، الفقرات ٨٣ و ٨٥ و ٨٧ و ٩٠). وتوصي اللجنة بالموافقة على الوظائف الـ ٤ الجديدة لقسم دعم الشهود والمجني عليهم.

٤٣ - وتلاحظ اللجنة أنه يُطلب إنشاء وظيفتين في الرتبة المحلية لموظفي مكتبة في أروشا وكيغالي لوحدة المكتبة والمراجع القانونية. وستضاف هاتان الوظيفتان إلى الوظائف الست القائمة حاليا (١ ف - ٣، و ٢ ف - ٢، و ١ خدمات عامة، ٢ في الرتبة المحلية) (المرجع نفسه، الفقرة ٩٧). وأعلمت اللجنة، ردا على استفسارها بأن جميع الوظائف الست الحالية مشغولة. وتوصي اللجنة بالموافقة على الوظيفتين في الرتبة المحلية لوحدة المكتبة والمراجع القانونية.

٤٤ - وتُطلب وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة لمكتب رئيس الإدارة، من أجل توفير الدعم الإداري والدعم المتصل بشؤون الميزانية. وتلاحظ اللجنة أن ملاك موظفي رئيس الإدارة يتألف من وظيفة واحدة برتبة مد - ١، ووظيفة واحدة برتبة ف - ٤، وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة، ووظيفة واحدة في الرتبة المحلية. ونظرا لمستوى الدعم المتوفر بالفعل في الوقت الحاضر، لا توصي اللجنة بالموافقة على الوظيفة الإضافية من فئة الخدمات العامة المطلوبة.

٤٥ - وبخصوص وحدة التوظيف التابعة لقسم شؤون الموظفين، تلاحظ اللجنة أن ملاك الموظفين الحالي يتألف من ثلاث وظائف (١ ف - ٣ و ٢ من فئة الخدمات العامة). وتطلب وظيفة جديدة من فئة الخدمات العامة لمساعد شؤون

٣٨ - وتُطلب وظيفة برتبة ف - ٣ لوحدة الصحافة والشؤون العامة (المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرة ٤٨). وأعلمت اللجنة الاستشارية، ردا على استفسارها، بأن وظيفتين من بين الوظائف الثماني (١ ف - ٥ و ٣ ف - ٢، و ١ من فئة الخدمات العامة، و ٣ في الرتبة المحلية) المخصصة لوحدة الصحافة والشؤون العامة، كانتا شاغرتين. ولا توصي اللجنة بالموافقة على هذا الطلب.

٣٩ - وتلاحظ اللجنة أنه يُطلب إنشاء وظيفة مؤقتة جديدة برتبة ف - ٣ لوحدة دعم الطعون في لاهاي (المرجع نفسه، الفقرة ٥٤). وأعلمت اللجنة، بناء على استفسارها، بأن وظيفة واحدة من الوظائف الخمس المخصصة للوحدة كانت شاغرة في تاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وتوصي اللجنة بالموافقة على الوظيفة الجديدة لوحدة دعم الاستئناف.

٤٠ - وفيما يتعلق بقسم دعم الدوائر، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يُطلب إنشاء ٦ وظائف مؤقتة جديدة لهذا القسم (١ برتبة ف - ٥، و ١ برتبة ف - ٤، و ٤ برتبة ف - ٣) (المرجع نفسه، الفقرات ٦١ - ٦٤). وأعلمت اللجنة، بناء على استفسارها، بأن وظيفتين من بين الوظائف الـ ٢٨ (٢ ف - ٥، و ١ ف - ٤، و ٣ ف - ٣، و ٩ ف - ٢، و ١١ من فئة الخدمات العامة، و ١ من الفئة المحلية) كانتا شاغرتين في تاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وتوصي اللجنة بالموافقة على ثلاث وظائف (١ ف - ٤ و ٢ ف - ٣) لقسم دعم الدوائر.

٤١ - وتُقترح ١١ وظيفة لقسم إدارة شؤون المحكمة، تتألف من ثلاث وظائف برتبة ف - ٣ وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة لوحدة الإجراءات القضائية، ووظيفة واحدة برتبة ف - ٤ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة لوحدة دعم الاستئناف في أروشا، وثلاث وظائف في الرتبة

لهذه الخدمات (A/55/512)، المرفق الثاني، الفقرات ١٣٢ - ١٣٣). وأُعلمت اللجنة، بناءً على استفسارها، بأن ثلاث وظائف من بين الثماني وظائف المخصصة لهذه الخدمات كانت شاغرة في تاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وتوصي اللجنة بالموافقة على ثلاث وظائف في الرتبة المحلية من بين الوظائف السبع المطلوبة للخدمات السمعية البصرية.

٤٩ - وبالإضافة إلى الـ ١٥ وظيفة (١ ف-٣، ٢ ف-٢، ٦ من فئة الخدمات العامة، ٦ في الرتبة المحلية) المأذون بها لوحدة التجهيز الإلكتروني للبيانات/نُظم إدارة المعلومات، تُطلب وظيفة جديدة من فئة الخدمات العامة (المرجع نفسه، الفقرة ١٣٧). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها، في الفقرة ٥١ من تقريرها عن الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠٠٠ (A/54/646، الفقرة ٥١)، لم توص بالموافقة على ثلاث وظائف (٢ من فئة الخدمات العامة و ١ في الرتبة المحلية) من بين الوظائف السبع (٥ من فئة الخدمات العامة و ٢ في الرتبة المحلية) المطلوبة لهذه الوحدة. وأُعلمت اللجنة، بناءً على استفسارها، بأن ٣ وظائف من بين الوظائف الـ ١٥ المأذون بها شاغرة. ولا توصي اللجنة بالموافقة على الوظيفة الإضافية من فئة الخدمات العامة المطلوبة.

٥٠ - وفيما يتصل بالسجل المركزي، تُطلب ثلاث وظائف جديدة (١ من فئة الخدمات العامة و ٢ في الرتبة المحلية). وتلاحظ اللجنة أن الملاك الحالي لموظفي السجل المركزي يتألف من سبع وظائف (١ من فئة الخدمات العامة، ١ من فئة الخدمة الميدانية، ٥ في الرتبة المحلية) (A/55/512)، المرفق الثاني، الفقرات ١٤٠ و ١٤٢-١٤٤). وأُعلمت اللجنة، بناءً على استفسارها، بأن كل الوظائف السبع المخصصة للسجل المركزي مشغولة. وتوصي اللجنة بالموافقة على هذا الطلب.

الموظفين في الوحدة (المرجع نفسه، الفقرتان ١٠٨ و ١٠٩). وتشير اللجنة إلى أنها، في تقريرها عن الاحتياجات المقترحة للمحكمة لعام ٢٠٠٠ (A/54/646، الفقرة ٤٧)، لم توافق على طلب تخصيص وظيفة جديدة من فئة الخدمات العامة لمساعد شؤون الموظفين. ونظراً لمشاكل التوظيف التي تواجه المحكمة، توصي اللجنة بالموافقة على طلب الوظيفة من فئة الخدمات العامة لمساعد شؤون الموظفين.

٤٦ - ويُطلب تخصيص وظيفة في الرتبة المحلية لوحدة تدريب الموظفين ورعايتهم وتوجيههم، بغية توفير الدعم السكرتاري/المكثي لموظف التدريب الذي يشغل الوظيفة برتبة ف - ٣ في الوحدة (A/55/512)، المرفق الثاني، الفقرة ١١١). وتوصي اللجنة بالموافقة على هذا الطلب.

٤٧ - وتُطلب وظيفتان من فئة الخدمات العامة ووظيفة واحدة في الرتبة المحلية لقسم الشؤون المالية. وتوجد ١٥ وظيفة (١ ف - ٥، ١ ف - ٤، ١ ف - ٣، ١ ف - ٢، ٨ من فئة الخدمات العامة، ٣ في الرتبة المحلية) مخصصة حالياً لقسم الشؤون المالية (المرجع نفسه، الفقرات ١١٤ و ١١٨ و ١٢٢ و ١٢٥). وتشير اللجنة إلى أنها، في تقريرها عن الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠٠٠ (A/54/646، الفقرة ٤٨)، لم توص بالموافقة على تخصيص وظيفتين من فئة الخدمات العامة لقسم الشؤون المالية، وذلك لأن التشغيل الآلي في هذا الميدان سيزيد من الإنتاجية وبالتالي سيخفف من الحاجة إلى وظائف إضافية. وبنفس الصورة، لا توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفتين من فئة الخدمات العامة والوظيفة في الرتبة المحلية المطلوبة لقسم الشؤون المالية.

٤٨ - يتألف الملاك الحالي لموظفي الخدمات السمعية البصرية من ثماني وظائف (٦ لموظفي الخدمة الميدانية و ٢ في الرتبة المحلية). وتُطلب سبع وظائف جديدة في الرتبة المحلية

ووظيفة واحدة في الرتبة المحلية للشؤون المالية، ووظيفتان في الرتبة المحلية لقلم المحكمة، ووظيفتان في الرتبة المحلية لخدمات النقل، وثلاث وظائف في الرتبة المحلية للخدمات اللغوية وخدمات المؤتمرات. وتلاحظ اللجنة كذلك أن الأساس الذي يستند إليه هذا الطلب يتمثل جزئياً في الاستجابة لتوصية فريق الخبراء الاستعراضي رقم ٤٥ وممارسة السلطة الإضافية المفوضة من قلم المحكمة للمكتب الإداري في كيغالي (المرجع نفسه، الفقرات ١٧٣ و ١٧٦-١٩٥). وأعلنت اللجنة، رداً على استفسارها، بأن ٢٩ وظيفة من الوظائف الـ ١٣٥ المأذون بها لكيغالي كانت شاغرة في تاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ولذلك، توصي اللجنة بالموافقة على ٥ وظائف (١ من فئة الخدمات العامة، و ٤ في الرتبة المحلية)، وإعطاء الأولوية للخدمات اللغوية وخدمات المؤتمرات.

٥٤ - ويطلب مبلغ ٤٠٠ ٣١٠ دولار لسفر وبدلات ١٥٠ من شهود الادعاء و ١٩٠ من شهود الدفاع (انظر A/55/512، الفقرة ٥٧ (ب)). وأعلنت اللجنة الاستشارية، رداً على استفسارها، بأن النفقات المتكبدة لسفر الشهود حتى تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بلغت ٦٩ ٧٦١ دولاراً من مجموع التقديرات البالغة ٢٠٠ ٣٣٠ دولار لعام ٢٠٠٠، وأن النفقات الإضافية المسقطه لكامل العام تبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار. وأعلنت اللجنة أيضاً بأن ٥٠ شاهداً (٣٤ للادعاء و ١٦ للدفاع) قدمت دعوتهم وقضوا ما مجموعه ٧٤٧ يوماً في أروشا (شهود الادعاء ٦٣٨ يوماً وشهود الدفاع ١٠٩ أيام) في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وتم إعلام اللجنة كذلك بأن ١٠ شهود في المجموع من بين الخمسين شاهداً الذين تمت دعوتهم لم يدلوا بشهادات، سبعة منهم لأن استجواب البعض من شهود الخصم في المحاكمات المشتركة طال أكثر مما كان متوقعا، وفي حالة ٣ شهود (٢ من شهود

٥١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن وظيفة برتبة ف-٣ لموظف رعاية اجتماعية مطلوبة لمرافق الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة. وسوف تضاف هذه الوظيفة إلى ملاك الموظفين الحالي لهذه المرافق الذي يتألف من ٢٧ وظيفة (١ ف-٣، ٨ لخدمات الأمن، ١٨ في الرتبة المحلية) (المرجع نفسه، الفقرة ١٥٤). وتشير اللجنة إلى أنها، في تقريرها عن الاحتياجات المطلوبة لعام ٢٠٠٠ (A/54/646، الفقرة ٥٤)، لم توافق على وظيفتين (١ ف-٢، ١ في الرتبة المحلية) مطلوبتين لموظف شؤون اجتماعية وممرضة لرعاية المحتجزين ورصد صحتهم. وقد أوصت اللجنة، عوضاً عن ذلك، بأن يؤدي تلك الوظائف الموظفون الموجودون حالياً أو موظفون يُنقلون من وحدات أخرى. بيد أن اللجنة، للأسباب المقدمة، توصي الآن بالموافقة على الوظيفة برتبة ف-٣ لموظف رعاية اجتماعية.

٥٢ - وتطلب ١١ وظيفة (١ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ٦ من فئة الخدمات العامة، و ١ في الرتبة المحلية) لقسم الخدمات اللغوية وخدمات المؤتمرات. وتطلب ثلاث وظائف برتبة ف-٣ للترجمة الشفوية/الترجمة التحريرية في أروشا، وأربع وظائف من فئة الخدمات العامة لوحدة تدقيق التجارب المطبعية وتجهيز النصوص، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة ووظيفة واحدة في الرتبة المحلية لوحدة مراقبة الوثائق والمصطلحات والمراجع، ووظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة لدعم اللغات في دائرة الاستئناف بلاهاي. وتوصي اللجنة بالموافقة على هذه الطلبات.

٥٣ - وفيما يتعلق بالخدمات الإدارية في كيغالي، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن ثمة ١٠ وظائف مطلوبة (١ من فئة الخدمات العامة و ٩ في الرتبة المحلية): وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة لمكتب نائب رئيس الشؤون الإدارية، ووظيفة واحدة في الرتبة المحلية لإدارة شؤون الموظفين،

المسائل، بما في ذلك تعديل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة بغية عدم دفع أتعاب لقاء الالتماسات النافهة.

٥٨ - وتشير اللجنة الاستشارية أيضا إلى تعليقات فريق الخبراء على إشعارات أفادت بوجود ترتيبات لتقاسم الأتعاب بين المحتجزين ومحاميهم (A/54/634)، الفقرتان ٧٩ و ٢١٧). ورغم أن فريق الخبراء لم يتأكد من صحة هذه الإشعارات، فهي يجب أن يجرى التحقيق فيها فورا وبصورة شاملة. ويمكن أن يؤدي التهاون بشأن هذه المسألة إلى تكوين انطباع بأن نظام الأمم المتحدة للمساعدة القانونية يمكن التلاعب به ليصبح فرصة مفتوحة لتحقيق ربح غير مشروع. وتوصي اللجنة بأن يقوم مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات المراقبة الداخلية، كل في حدود ولايته، بمضاعفة الجهود لمتابعة هذه الادعاءات. وتوصي اللجنة أيضا بأن تستعرض المحكمة قدرة الموظفين الحاليين على إدارة جميع جوانب نظام المساعدة القانونية، وتعديل تلك القدرة حسب الاقتضاء.

٥٩ - ويطلب اعتماد مبلغ ٥٠.٠٠٠ دولار لترجمة الخارجية لوثائق محامي الدفاع. ويستند التقدير إلى المعدل الموحد للأمم المتحدة وهو ١٤٥ دولارا عن كل ١٠٠٠ كلمة، أو ١٤,٥ سنتا عن الكلمة الواحدة (A/55/512)، الفقرة ٥٨ (ب)). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن محامي الدفاع يسمح لهم الآن بالعمل على ترجمة موادهم خارجيا، مقابل تكلفة معقولة تدفعها المحكمة. وستكون المعدلات المدفوعة متفقة مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بأجر المترجمين/المراجعين الذاتيين الخارجيين. وأعلمت اللجنة، ردا على استفسارها، بأن المحكمة سوف تحتفظ بخيار الاستعانة بالقدرة الداخلية لترجمة المواد. وتوصي اللجنة

الادعاء و ١ من شهود الدفاع)، قرر الادعاء والدفاع معا عدم الاستعانة بهم. وأعلمت اللجنة بأن مستوى الإنفاق المنخفض للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ناتج عن العدد المحدود للمحاكمات في تلك الفترة، وأنه يتوقع حدوث زيادة في النفقات اعتبارا من شهر تشرين الأول/أكتوبر نظرا للمحاكمات المشتركة التي يجري سماعها حاليا. وفي ضوء التجربة الماضية، توصي اللجنة بالموافقة على ٢٩٥.٠٠٠ دولار من المبلغ المطلوب لفريق الشهود والبالغ ٣١٠.٤٠٠ دولار.

٥٥ - ويُطلب مبلغ ٧٩٣١.٨٠٠ دولار، ويرد شرح تفصيلي لاستخدام هذه الموارد في تقرير الميزانية (المرجع نفسه، الفقرة ٥٨). ويمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ٥٣١.٨٠٠ دولار على مبلغ ٧٤٠٠.٠٠٠ دولار الذي تم توفيره في عام ٢٠٠٠. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقدير ٧٩٣١.٨٠٠ دولار لعام ٢٠٠١ يتجاوز بنسبة ٥٥,٤ في المائة نفقات ١٩٩٩ البالغة ٥١٠٥.٠٠٠ دولار (المرجع نفسه، الجدول ٧). والقدر الأكبر من المبلغ المطلوب لمحامي الدفاع.

٥٦ - ويُطلب مبلغ ٦٣٦٥.٦٠٠ دولار لمحامي الدفاع (المرجع نفسه، الفقرة ٥٨ (أ)). وأعلمت اللجنة الاستشارية، ردا على استفسارها، بأنه تم حتى الآن إنفاق مبلغ قدره ٥٩٦٩.٠٧٢,٧٧ دولار على محامي الدفاع. وقدمت إلى اللجنة معلومات عن التدابير المتخذة لتحسين الرصد والمراقبة لمحامي الدفاع، وهي معلومات واردة في المرفق الثالث أدناه.

٥٧ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقات فريق الخبراء بخصوص الالتماسات والعرائض المماثلة التي تترتب عليها إطالة فترة المحاكمات. وترحب اللجنة بالإجراءات التي اتخذها حتى الآن القضاة وقلم المحكمة للتصدي لهذه

٦٢ - ويُطلب مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ دولار لتغطية التكاليف المتصلة بتنفيذ العقوبات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المحكمة وقّعت اتفاقين مع حكومتَي مالي وبنين لتوفير مرافق السجون في بلد كل منهما حيث يمكن للمحكوم عليهم قضاء مدة عقوباتهم، وأنه يتوقع أن يبرم بلدان أفريقيا إضافيان اتفاقين في المستقبل القريب. وتلاحظ اللجنة أيضا أن الاتفاق مع مالي يشمل توفير تكاليف إقامة تقدر بـ ٢٠ دولارا في اليوم لكل واحد من المحكوم عليهم الخمسة (٣٦ ٥٠٠ دولار) (المرجع نفسه، الفقرة ٦٠ (ز)).

٦٣ - تستخلص اللجنة الاستشارية من المعلومات الواردة في وثيقة الميزانية ومن بيانات ممثلي الأمين العام أن تنفيذ العقوبات موضوع ناشئ هام تجري معالجته حاليا على أساس مخصص وبدون خطة عمل طويلة الأجل وموضوعة بعناية. وترى اللجنة أن المحكمة ينبغي أن تتدبر الأمور بطريقة تستبق الأحداث. فعلى سبيل المثال، وعلى أساس أفضل المعلومات المتاحة، ينبغي للجنة أن تنظر فيما إذا كان ممكنا استعراض مختلف السيناريوهات فيما يتعلق بالعدد المرجح للمحكوم عليهم الذين يمكن السعي إلى إبرام اتفاق بشأن تنفيذ العقوبات المفروضة عليهم مع البلدان المستعدة للدخول في مثل تلك الاتفاقات. ومن الأساسي أيضا أن يكون لدى المحكمة، في وقت مبكر جدا، منظور مناسب لالتزام الأمم المتحدة المالي بعد انتهاء ولاية المحكمة، وهو التزام يرجح أنه سيكون طويل الأجل.

٦٤ - وفيما يتعلق بسلامة مواد الإثبات، أعلمت اللجنة الاستشارية، ردا على استفسارها، بأن دوائر إدارة المباني، بالتشاور مع قسم المعلومات والأدلة، قد اتفقت على موقع مناسب لحزنة تحفظ فيها تلك المواد، يغطي مساحة ١١٩ مترا مربعا. وأدرج شراء المعدات لحفظ مواد الإثبات في برنامج أنشطة الصندوق الاستئماني للمحكمة، لعام ٢٠٠٠؛ وتقدر تكاليف البناء المتصلة بذلك بمبلغ ١٠ ٦٢٥ دولار.

الاستشارية بالموافقة على مبلغ ٧,٦ مليون دولار من مبلغ ٧,٩ مليون دولار المطلوب للخدمات التعاقدية.

٦٠ - ويطلب مبلغ ٢٠٠ ٨٨٧ ٥ دولار لمصروفات التشغيل العامة تحت بند قلم المحكمة (المرجع نفسه، الفقرة ٦٠). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التقدير يساوي ضعف النفقات المبلغ عنها لعام ١٩٩٩ والتي بلغت ٤٠٠ ٢٩٦ ٣ دولار. وتلاحظ اللجنة أيضا من المرفق الأول أدناه أن النفقات لعام ٢٠٠٠ قد بلغت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ مبلغ ٤٥٥ ٢٥٢ ٤ دولارا. وأعلمت اللجنة، ردا على استفسارها، بأن ذلك ناجم عن زيادات في تكلفة إيجار حيز المكاتب في مركز المؤتمرات الدولي، التي ارتفعت من ٤,٥٠ دولار إلى ٩ دولارات للمتر المربع الواحد اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وزيادات في تكاليف المنافع نتيجة للعدد الكبير من المكاتب الجديدة ومعدات المكاتب الإضافية. وطلبت اللجنة مزيدا من التفسير للزيادة الحادة في الإيجار، لكنها لم تحصل على ذلك. والزيادة في النفقات ناجمة أيضا عن ارتفاع مستوى الاحتياجات في مجال الاتصالات، وزيادة في الاحتياجات لحماية ودعم الشهود بسبب زيادة متوقعة في عدد الشهود المدعويين لإدلاء بشهادات، وكذلك عن حقيقة أن تكلفة استئجار الطائرة، رغم أنها حُملت على الصندوق الاستئماني في عام ١٩٩٩، قد أُدرجت في ميزانية ٢٠٠١.

٦١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المرفق الأول أدناه وجود إنفاق زائد مسقط في عام ٢٠٠٠ بمبلغ ٦٥٢ ٦٠٧ دولارا لاستئجار وصيانة الأماكن ومبلغ ٤٨٧ ٤٨٤ دولارا لمصروفات التشغيل. نظرا لهذا ومراعاة لملاحظاتها الواردة في الفقرة ٥٨ أعلاه، توصي اللجنة بالموافقة على مبلغ ٥,٧ مليون دولار من مبلغ ٥,٩ مليون دولار لمصروفات التشغيل العامة.

المطلوبة وأنه يوجد في هذا الميدان مجال لممارسة المراقبة والرصد الإداريين للنفقات.

#### الاستنتاجات والتوصيات

٦٦ - على أساس التوصيات والملاحظات المذكورة في الفقرات أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على رصد اعتماد إجماليه ٩٣ ٥٢٠ ٥٠٠ دولار (صافيه ٨٥ ١٧٨ ٧٠٠ دولار) لعمليات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في عام ٢٠٠١. وسيمثل هذا نقصانا بمبلغ إجماليه ١ ٥٣٦ ١٠٠ دولار (صافيه ١ ٤٣٧ ٩٠٠ دولار) بالمقارنة مع التقدير البالغ إجماليه ٩٥ ٠٥٦ ٦٠٠ دولار (صافيه ٨٦ ٦١٦ ٦٠٠ دولار) المذكور في الفقرة ١٢ من الميزانية المقترحة (A/55/512).

#### حاشية

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٥ كاف (A/55/5/Add.11)، الفصل الثاني، الفقرتان ٤٦ و ٤٧.

وفيما يتعلق بالأدلة في كيغالي، أعلمت اللجنة بأن عددا محدودا من وثائق الإثبات مخزن حاليا بواسطة أطرف وصناديق المحفوظات، وأكياس مواد الإثبات، ومواد الختم، وأشرطة الحزم، وبأن نقل مجموعة مواد الإثبات من كيغالي إلى أروشا على متن طائرة الأمم المتحدة قد أوشك على نهايته (٨٥ في المائة)، وبأن التحضير لتحويل أشرطة الفيديو والأشرطة السمعية التناظرية إلى الشكل الرقمي قد تم وستنجز عملية التحويل فور وصول اللوازم والمعدات المطلوبة والتي هي حاليا قيد الشراء. وتعرب اللجنة عن قلقها لكون المرفق الذي شيد خصيصا لتخزين الأدلة المادية في أروشا لم يُكمل بعد، وهي تحت المسجل على كفالة إكمال هذا العمل في أقرب وقت مستطاع، لكي يتسنى نقل الأدلة المادية المحتفظ بها حاليا في ظروف غير مرضية في أماكن أخرى إلى ذلك المرفق المأمون.

٦٥ - ويُطلب مبلغ كلي قدره ٥ ٢٨٢ ١٠٠ دولار، للوزم والمواد (٨٠٠ ٥٧٥ ١ دولار)، والأثاث والمعدات (٩٠٠ ٦٨٠ ٢ دولار)، والبناء والتعديلات والإصلاحات وأعمال الصيانة الرئيسية (٤٠٠ ١٠٢٥ ١ دولار)، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٢٦٤ ٢٠٠ دولار على الاعتماد المرصود لعام ٢٠٠٠ والبالغ ٥ ٠١٧ ٩٠٠ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن النفقات المتصلة بهذه البنود الثلاثة لعام ١٩٩٩ بلغت ٥ ٥٩١ ٣٠٠ دولار (المرجع نفسه، الفقرات ٦١-٦٣ والجدول ٢). وأعلمت اللجنة، ردا على استفسارها، بأن النفقات على اللوازم والمواد، والأثاث والمعدات، والتعديلات والإصلاحات للأماكن قد بلغت ٣ ٥٠٨ ٠٣٣ دولارا في ٣٠ أيلول/سبتمبر وأن النفقات المسقطة للفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر تقدر بمبلغ ١ ٣٢٨ ٢٨٧ دولارا. وتوصي اللجنة بالموافقة على مبلغ ٥,٢ مليون دولار للوزم والمواد، على أن يكون مفهوما أنها لا توصي بالموافقة على جميع الوظائف

## المرفق الأول

## المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

الحالة المسقطة للاعتمادات المخصصة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٠٠

(بدولارات الولايات المتحدة)

النفقات/ الاعتماد المخصص	الوفورات/تجاوز النفقات	تقديرات النفقات (تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر)	النفقات	مدفوعات مقر الأمم المتحدة	مدفوعات الميدان		الاعتماد المخصص	بيان البنود	
					الالتزامات غير المصفاة	حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر			
(ط)=(ز)/(أ)	(ح)=(أ)-(ز)	(ز)=(هـ)+(و)	(و)	(هـ)=(ب)+(ج)+(د)	(د)	(ج)	(أ)		
الدوائر									
(الوحدة التنظيمية: ١٨٨)									
TUA-09-101									
الوظائف المؤقتة									
التكاليف العامة للموظفين									
٢٥٦,٧	(٣١٤ ٢٢٨,٩٧)	٥١٤ ٧٢٨,٩٧	١٢٥ ٠٠٠,٠٠	٣٨٩ ٧٢٨,٩٧	٣ ٣٦٣,٠٠	٣٨٦ ٣٦٥,٩٧	-	٢٠٠ ٥٠٠,٠٠	تكاليف الموظفين العامة للقضاة
٩١,٣	١٢٨ ٠٠٠,٢٦	١ ٣٤٩ ٧٩٩,٧٤	٣٧٠ ٠٠٠,٠٠	٩٧٩ ٧٩٩,٧٤	-	٩٧٩ ٧٩٩,٧٤	-	١ ٤٧٧ ٨٠٠,٠٠	الإكراميات
١٠٠,٠	-	٩٠ ٠٠٠,٠٠	٩ ٧٦٣,٧٣	٨٠ ٢٣٦,٢٧	١١ ٠٠٩,٠٠	٦٩ ٢٢٧,٢٧	-	٩٠ ٠٠٠,٠٠	السفر في مهام رسمية (غير الموظفين)
١١٠,٥	(١٨٦ ٢٢٨,٧١)	١ ٩٥٤ ٥٢٨,٧١	٥٠٤ ٧٦٣,٧٣	١ ٤٤٩ ٧٦٤,٩٨	١٤ ٣٧٢,٠٠	١ ٤٣٥ ٣٩٢,٩٨	-	١ ٧٦٨ ٣٠٠,٠٠	المجموع الفرعي
مكتب المدعية العامة <sup>(١)</sup>									
(الوحدة التنظيمية: ٢٠٦)									
TUA-09-102									
الوظائف المؤقتة (غير شاملة للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)									
٧٢,١	٢ ٧٢٧ ٨٥٠,٦٠	٧ ٠٦٦ ٨٤٩,٤٠	٧٢٠ ٦٦٤,٠٠	٦ ٣٤٦ ١٨٥,٤٠	-	٧ ٠٦٠,٣٤	٦ ٣٣٩ ١٢٥,٠٦	٩ ٧٩٤ ٧٠٠,٠٠	التكاليف العامة للموظفين
٩٢,٠	٦٦٧ ٣٠١,٧٦	٧ ٦٥٨ ٠٩٨,٢٤	١ ٨٠٨ ٣١٨,٠٠	٥ ٨٤٩ ٧٨٠,٢٤	٥٦٥ ٨٧٧,٠٠	١ ٦٣٦ ٠٧١,١٦	٣ ٦٤٧ ٨٣٢,٠٨	٨ ٣٢٥ ٤٠٠,٠٠	الاستشاريون
٥٨,٦	٨٠ ٣١٢,١٢	١١٣ ٤٨٧,٨٨	٥٠ ٠٠٠,٠٠	٦٣ ٤٨٧,٨٨	٢١ ٦١٦,٠٠	٤١ ٨٧١,٨٨	-	١٩٣ ٨٠٠,٠٠	

النفقات/الاعتماد المخصص		تقديرات النفقات (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر)		مدفوعات مقر الأمم المتحدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر			الاعتماد المخصص		بيان البنود	
النفقات/الاعتماد المخصص	الفوريات/تجاوز النفقات	مجموع النفقات	النفقات	الالتزامات غير المصفاة	مدفوعات الميدان	المتحدة	(أ)	(ب)	(ج)	
(ط)=(ز)/(أ)	(ح)-(أ)-(ز)	(ز)=(هـ)+(و)	(و)	(هـ)=(ب)+(ج)+(د)	(د)	(ب)	(أ)	(ب)	(ج)	
١٢٧,٣	(٢٤٢ ٩٣٤,٥٦)	١ ١٣١ ٦٣٤,٥٦	٥٥ ٠٠٠,٠٠	١ ٠٧٦ ٦٣٤,٥٦	٣٥٩ ٧٦٨,١٢	٧١٦ ٨٦٦,٤٤	-	٨٨٨ ٧٠٠,٠٠	٧١٦ ٨٦٦,٤٤	تكاليف السفر الأخرى للموظفين في مهام رسمية
٧٠,٨	١١٣ ٣٤٤,٦٨	٢٧٤ ٦٥٥,٣٢	١٢٢ ٥٠٠,٠٠	١٥٢ ١٥٥,٣٢	١٥٠ ٠٠٠,٠٠	٢ ١٥٥,٣٢	-	٣٨٨ ٠٠٠,٠٠	٢ ١٥٥,٣٢	مصرفات التشغيل العامة: فريق الاستخبارات والتعقب
٨٢,٩	٣ ٣٤٥ ٨٧٤,٦٠	١٦ ٢٤٤ ٧٢٥,٤٠	٢ ٧٥٦ ٤٨٢,٠٠	١٣ ٤٨٨ ٢٤٣,٤٠	١ ٠٩٧ ٢٦١,١٢	٢ ٤٠٤ ٠٢٥,١٤	٩ ٩٨٨ ٩٥٧,١٤	١٩ ٥٩٠ ٦٠٠,٠٠	٢ ٤٠٤ ٠٢٥,١٤	المجموع الفرعي

قلم المحكمة<sup>(١)</sup>

(الوحدة التنظيمية: ١٩٢:١)

TUA-09-103

الوظائف المؤقتة (غير شاملة للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)		التكاليف العامة للموظفين		المساعدة العامة المؤقتة (غير شاملة للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)		الاستشاريون والخبراء		الوقت الإضافي (القيمة الصافية)		سفر المسجل وموظفين آخرين		سفر شهود الادعاء والدفاع		تدريب الموظفين		المراجعة الخارجية للحسابات		الخدمات التعاقدية الأخرى		الضيافة	
(ط)=(ز)/(أ)	(ح)-(أ)-(ز)	(ز)=(هـ)+(و)	(و)	(هـ)=(ب)+(ج)+(د)	(د)	(ب)	(ب)	(أ)	(ب)	(ب)	(ب)	(ب)	(ب)	(ب)	(ب)	(ب)	(ب)	(ب)	(ب)	(ب)	
٨٢,٢	٣ ٥١٥ ٤٥١,٨٨	١٦ ٢٣٨ ٠٤٨,١٢	٣ ١٣٩ ٩٦٦,٠٠	١٣ ٠٩٨ ٠٨٢,١٢	-	١ ٢٤٦ ٠٥٢,٩١	١١ ٨٥٢ ٠٢٩,٢١	١٩ ٧٥٣ ٥٠٠,٠٠	١١ ٨٥٢ ٠٢٩,٢١	١١ ٨٥٢ ٠٢٩,٢١	١١ ٨٥٢ ٠٢٩,٢١	١١ ٨٥٢ ٠٢٩,٢١	١١ ٨٥٢ ٠٢٩,٢١	١١ ٨٥٢ ٠٢٩,٢١	١١ ٨٥٢ ٠٢٩,٢١	١١ ٨٥٢ ٠٢٩,٢١	١١ ٨٥٢ ٠٢٩,٢١	١١ ٨٥٢ ٠٢٩,٢١	١١ ٨٥٢ ٠٢٩,٢١	١١ ٨٥٢ ٠٢٩,٢١	
١٠٢,٧	(٤٥٣ ٦٥٢,٩٦)	١٧ ١٣٤ ٩٥٢,٩٦	٥ ٢٦٥ ٧٠٤,٥٧	١١ ٨٦٩ ٢٤٨,٣٩	١ ٣٦٨ ٧٣٩,٢٨	٣ ٤٤٦ ٦٧٣,٣٠	٧ ٠٥٣ ٨٣٥,٨١	١٦ ٦٨١ ٣٠٠,٠٠	٧ ٠٥٣ ٨٣٥,٨١	٧ ٠٥٣ ٨٣٥,٨١	٧ ٠٥٣ ٨٣٥,٨١	٧ ٠٥٣ ٨٣٥,٨١	٧ ٠٥٣ ٨٣٥,٨١	٧ ٠٥٣ ٨٣٥,٨١	٧ ٠٥٣ ٨٣٥,٨١	٧ ٠٥٣ ٨٣٥,٨١	٧ ٠٥٣ ٨٣٥,٨١	٧ ٠٥٣ ٨٣٥,٨١	٧ ٠٥٣ ٨٣٥,٨١	٧ ٠٥٣ ٨٣٥,٨١	
٩٢,٣	١١٤ ٧٥٨,٢٥	١ ٣٨٥ ٢٤١,٧٥	٢٠٠ ٠٠٠,٠٠	١ ١٨٥ ٢٤١,٧٥	٢٢ ٨٩٤,٩٤	٥٢١ ١٦١,٠١	٦٤١ ١٨٥,٨٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠,٠٠	٥٢١ ١٦١,٠١	٥٢١ ١٦١,٠١	٥٢١ ١٦١,٠١	٥٢١ ١٦١,٠١	٥٢١ ١٦١,٠١	٥٢١ ١٦١,٠١	٥٢١ ١٦١,٠١	٥٢١ ١٦١,٠١	٥٢١ ١٦١,٠١	٥٢١ ١٦١,٠١	٥٢١ ١٦١,٠١	٥٢١ ١٦١,٠١	
٩٨,١	٣ ٨٦٧,٧٠	١٩٩ ٣٣٢,٣٠	٨٦ ٥٠٠,٠٠	١١٢ ٨٣٢,٣٠	٩٠ ٩٦٤,٢٠	٢١ ٨٦٨,١٠	-	٢٠٣ ٢٠٠,٠٠	٩٠ ٩٦٤,٢٠	٩٠ ٩٦٤,٢٠	٩٠ ٩٦٤,٢٠	٩٠ ٩٦٤,٢٠	٩٠ ٩٦٤,٢٠	٩٠ ٩٦٤,٢٠	٩٠ ٩٦٤,٢٠	٩٠ ٩٦٤,٢٠	٩٠ ٩٦٤,٢٠	٩٠ ٩٦٤,٢٠	٩٠ ٩٦٤,٢٠	٩٠ ٩٦٤,٢٠	
٤٦٥,٧	(١ ٠٩٧ ١١٢,٤١)	١ ٣٩٧ ١١٢,٤١	-	١ ٣٩٧ ١١٢,٤١	٣٢٢ ١٩٥,٨٢	٦٤٨ ٨٠٠,٣٣	٤٢٦ ١١٦,٢٦	٣٠٠ ٠٠٠,٠٠	٣٢٢ ١٩٥,٨٢	٣٢٢ ١٩٥,٨٢	٣٢٢ ١٩٥,٨٢	٣٢٢ ١٩٥,٨٢	٣٢٢ ١٩٥,٨٢	٣٢٢ ١٩٥,٨٢	٣٢٢ ١٩٥,٨٢	٣٢٢ ١٩٥,٨٢	٣٢٢ ١٩٥,٨٢	٣٢٢ ١٩٥,٨٢	٣٢٢ ١٩٥,٨٢	٣٢٢ ١٩٥,٨٢	
١٩٨,٧	(٢٤٩ ٠١٩,١١)	٥٠١ ٣١٩,١١	١٠٠ ٠٠٠,٠٠	٤٠١ ٣١٩,١١	٣٤ ١٥٢,٠٠	٣٦٧ ١٦٧,١١	-	٢٥٢ ٣٠٠,٠٠	٣٦٧ ١٦٧,١١	٣٦٧ ١٦٧,١١	٣٦٧ ١٦٧,١١	٣٦٧ ١٦٧,١١	٣٦٧ ١٦٧,١١	٣٦٧ ١٦٧,١١	٣٦٧ ١٦٧,١١	٣٦٧ ١٦٧,١١	٣٦٧ ١٦٧,١١	٣٦٧ ١٦٧,١١	٣٦٧ ١٦٧,١١	٣٦٧ ١٦٧,١١	
٣٥٥,٦	(٨٤٤ ٠٣٧,٦١)	١ ١٧٤ ٢٣٧,٦١	١٠٠ ٠٠٠,٠٠	١ ٠٧٤ ٢٣٧,٦١	١٩ ٧٨٤,٧١	١ ٠٥٤ ٤٥٢,٩٠	-	٣٣٠ ٢٠٠,٠٠	١٩ ٧٨٤,٧١	١٩ ٧٨٤,٧١	١٩ ٧٨٤,٧١	١٩ ٧٨٤,٧١	١٩ ٧٨٤,٧١	١٩ ٧٨٤,٧١	١٩ ٧٨٤,٧١	١٩ ٧٨٤,٧١	١٩ ٧٨٤,٧١	١٩ ٧٨٤,٧١	١٩ ٧٨٤,٧١	١٩ ٧٨٤,٧١	
١٠٩,٤	(٣١ ٧٥٩,٢٨)	٣٦٩ ٦٥٩,٢٨	١١ ٥٠٠,٠٠	٣٥٨ ١٥٩,٢٨	٤٤ ٣٨٨,٠٠	٣١٣ ٧٧١,٢٨	-	٣٣٧ ٩٠٠,٠٠	٣١٣ ٧٧١,٢٨	٣١٣ ٧٧١,٢٨	٣١٣ ٧٧١,٢٨	٣١٣ ٧٧١,٢٨	٣١٣ ٧٧١,٢٨	٣١٣ ٧٧١,٢٨	٣١٣ ٧٧١,٢٨	٣١٣ ٧٧١,٢٨	٣١٣ ٧٧١,٢٨	٣١٣ ٧٧١,٢٨	٣١٣ ٧٧١,٢٨	٣١٣ ٧٧١,٢٨	
١٠٠,٠	(١٠,٠٠)	٤٧ ٥١٠,٠٠	-	٤٧ ٥١٠,٠٠	-	٤٧ ٥١٠,٠٠	-	٤٧ ٥٠٠,٠٠	٤٧ ٥١٠,٠٠	٤٧ ٥١٠,٠٠	٤٧ ٥١٠,٠٠	٤٧ ٥١٠,٠٠	٤٧ ٥١٠,٠٠	٤٧ ٥١٠,٠٠	٤٧ ٥١٠,٠٠	٤٧ ٥١٠,٠٠	٤٧ ٥١٠,٠٠	٤٧ ٥١٠,٠٠	٤٧ ٥١٠,٠٠	٤٧ ٥١٠,٠٠	
٩٧,٢	١٩٤ ٥١٢,٩٤	٦ ٧٦٣ ٥٨٧,٠٦	١ ٧٥٠ ٠٠٠,٠٠	٥ ٠١٣ ٥٨٧,٠٦	١٠ ٣٦١,٣٣	٥ ٠٠٣ ٢٢٥,٧٣	-	٦ ٩٥٨ ١٠٠,٠٠	٥ ٠٠٣ ٢٢٥,٧٣	٥ ٠٠٣ ٢٢٥,٧٣	٥ ٠٠٣ ٢٢٥,٧٣	٥ ٠٠٣ ٢٢٥,٧٣	٥ ٠٠٣ ٢٢٥,٧٣	٥ ٠٠٣ ٢٢٥,٧٣	٥ ٠٠٣ ٢٢٥,٧٣	٥ ٠٠٣ ٢٢٥,٧٣	٥ ٠٠٣ ٢٢٥,٧٣	٥ ٠٠٣ ٢٢٥,٧٣	٥ ٠٠٣ ٢٢٥,٧٣	٥ ٠٠٣ ٢٢٥,٧٣	
١٠٨,٠	(٣١٨,٩٧)	٤ ٣١٨,٩٧	٢ ٠٠٠,٠٠	٢ ٣١٨,٩٧	-	٢ ٣١٨,٩٧	-	٤ ٠٠٠,٠٠	٢ ٣١٨,٩٧	٢ ٣١٨,٩٧	٢ ٣١٨,٩٧	٢ ٣١٨,٩٧	٢ ٣١٨,٩٧	٢ ٣١٨,٩٧	٢ ٣١٨,٩٧	٢ ٣١٨,٩٧	٢ ٣١٨,٩٧	٢ ٣١٨,٩٧	٢ ٣١٨,٩٧	٢ ٣١٨,٩٧	
٩٧,٥	١ ١٦٢ ٦٨٠,٤٣	٤٥ ٢١٥ ٣١٩,٥٧	١٠ ٦٥٥ ٦٧٠,٥٧	٣٤ ٥٥٩ ٦٤٩,٠٠	١ ٩١٣ ٤٨٠,٢٨	١٢ ٦٧٣ ٠٠١,٦٤	١٩ ٩٧٣ ١٦٧,٠٨	٤٦ ٣٦٨ ٠٠٠,٠٠	١٢ ٦٧٣ ٠٠١,٦٤	١٢ ٦٧٣ ٠٠١,٦٤	١٢ ٦٧٣ ٠٠١,٦٤	١٢ ٦٧٣ ٠٠١,٦٤	١٢ ٦٧٣ ٠٠١,٦٤	١٢ ٦٧٣ ٠٠١,٦٤	١٢ ٦٧٣ ٠٠١,٦٤	١٢ ٦٧٣ ٠٠١,٦٤	١٢ ٦٧٣ ٠٠١,٦٤	١٢ ٦٧٣ ٠٠١,٦٤	١٢ ٦٧٣ ٠٠١,٦٤	١٢ ٦٧٣ ٠٠١,٦٤	

تكاليف السفر الرسمي الأخرى للموظفين

(الوحدة التنظيمية: ٣٠٣٨:١)

TUA-09-105

١٠٠,٠	-	١٨ ٤٠٠,٠٠	٣ ٥٦٨,١١	١٤ ٨٣١,٨٩	٩ ٢٦٥,١٥	-	٥ ٥٦٦,٧٤	١٨ ٤٠٠,٠٠	٩ ٢٦٥,١٥	٩ ٢٦٥,١٥	٩ ٢٦٥,١٥	٩ ٢٦٥,١٥	٩ ٢٦٥,١٥	٩ ٢٦٥,١٥	٩ ٢٦٥,١٥	٩ ٢٦٥,١٥	٩ ٢٦٥,١٥	٩ ٢٦٥,١٥	٩ ٢٦٥,١٥	٩ ٢٦٥,١٥
-------	---	-----------	----------	-----------	----------	---	----------	-----------	----------	----------	----------	----------	----------	----------	----------	----------	----------	----------	----------	----------

تكاليف السفر الأخرى للموظفين في مهام رسمية

تقديرات النفقات									
النفقات/ الاعتماد المخصص	النفقات/تجاوز النفقات	مجموع النفقات	تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر	النفقات	الالتزامات غير المصفاة	مدفوعات الميدان	مدفوعات مقر الأمم المتحدة	الاعتماد المخصص	بيان البنود
(ط)=(ز)/(أ)	(ح)=(أ)-(ز)	(و)=(هـ)+(و)	(و)	(هـ)=(ب)+(ج)+(د)	(د)	(ج)	(ب)	(أ)	
حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر									
١٠٠,٠	-	١٨ ٤٠٠,٠٠	٣ ٥٦٨,١١	١٤ ٨٣١,٨٩	٩ ٢٦٥,١٥	-	٥ ٥٦٦,٧٤	١٨ ٤٠٠,٠٠	المجموع الفرعي
دعم البرنامج									
(الوحدة التنظيمية: ١٩٢:١)									
TUA-09-800									
١٤٢,١	(٦٠٧ ٦٥٢,٠٢)	٢ ٥٠٠ ٨٥٢,٠٢	٤٤٠ ٠٠٠,٠٠	١ ٦١٠ ٨٥٢,٠٢	٤٥١ ٩٦٠,٢٠	١ ١٥٨ ٨٩١,٨٢	-	١ ٤٤٣ ٢٠٠,٠٠	استحجار وصيانة الأماكن
١٠٤,٥	(٢١ ٤٣٣,٤٨)	٤٩٤ ٤٣٣,٤٨	١٤٥ ٠٠٠,٠٠	٣٤٩ ٤٣٣,٤٨	١١٤ ٤٠٤,٩٠	٢٣٥ ٠٢٨,٥٨	-	٤٧٣ ٠٠٠,٠٠	المنافع
١٠٨,٢	(١٤٤ ٤٨٦,٦٦)	١ ٨٩٨ ١٨٦,٦٦	١٥٠ ٠٠٠,٠٠	١ ٧٤٨ ١٨٦,٦٦	٤٩٨ ٨٥٢,٨٩	١ ٢٤٧ ٦٤٩,٦١	١ ٦٨٤,١٦	١ ٧٥٣ ٧٠٠,٠٠	مصرفات التشغيل
٩٠,٥	١٤٦ ٦١٦,٦٢	١ ٣٩٣ ٩٨٣,٣٨	٨٥٠ ٠٠٠,٠٠	٥٤٣ ٩٨٣,٣٨	١٨ ١٢١,٥٦	٥٢٥ ٨٦١,٨٢	-	١ ٥٤٠ ٦٠٠,٠٠	الاتصالات
٩١,٧	١٢٤ ٥٠٥,٣٣	١ ٣٧١ ٣٩٤,٦٧	٤٠٠ ٠٠٠,٠٠	٩٧١ ٣٩٤,٦٧	٢٧٧ ٣٩٤,٠٧	٦٩٤ ٠٠٠,٦٠	-	١ ٤٩٥ ٩٠٠,٠٠	اللوازم والمواد
١٠٨,٩	(٩٤ ٥٣٨,٢١)	١ ١٥٩ ٧٣٨,٢١	١٠٠ ٠٠٠,٠٠	١ ٠٥٩ ٧٣٨,٢١	٨٧٨ ١٧٥,٥٣	١٨١ ٥٦٢,٦٨	-	١ ٠٦٥ ٢٠٠,٠٠	أثاث ومعدات المكاتب
٩١,٦	٣١ ١٢٦,١٧	٣٣٧ ٦٧٣,٨٣	٣٤٥ ٠٠٠,٠٠	٣٠٣ ١٧٣,٨٣	١٠٠ ٦٤٩,٢٦	٢٠٢ ٥٢٤,٥٧	-	٣٦٨ ٨٠٠,٠٠	معدات تجهيز البيانات/التشغيل الآلي
١٠٢,١	(١٩ ٧٤٨,٤٣)	٩٤٤ ٧٤٨,٤٣	٤٠٠ ٠٠٠,٠٠	٥٤٤ ٧٤٨,٤٣	٥٠٨ ١٧٦,٢٥	٣٦ ٥٧٢,١٨	-	٩٢٥ ٠٠٠,٠٠	معدات الاتصالات
٣٢,٣	١٤٠ ١٣٤,٩٢	٦٦ ٨٦٥,٠٨	٥٠ ٠٠٠,٠٠	١٦ ٨٦٥,٠٨	١١ ٠٧٢,١٣	٥ ٧٩٢,٩٥	-	٢٠٧ ٠٠٠,٠٠	معدات أخرى
١٠٠,٠	-	٩٥٦ ٠٠٠,٠٠	٣٤٣ ٨٨٧,٤٣	٦١٢ ١١٢,٥٧	١٥١ ٦٤٨,٧٦	٤٦٠ ٤٦٣,٨١	-	٩٥٦ ٠٠٠,٠٠	التعديلات والتحسينات للأماكن
٩٩,٣	٩٦٥,٢٥	١٣٩ ٠٣٤,٧٥	١٠٥ ٠٠٠,٠٠	٣٤ ٠٣٤,٧٥	-	٣٤ ٠٣٤,٧٥	-	١٤٠ ٠٠٠,٠٠	المساهمات/الأنشطة الإدارية المشتركة
١٢٨,٢	(١٥ ٩١٤,٤٩)	٧٢ ٤١٤,٤٩	٢٤ ٥٠٠,٠٠	٤٧ ٩١٤,٤٩	٣٠ ٥٢٣,٧٦	١٧ ٣٩٠,٧٣	-	٥٦ ٥٠٠,٠٠	الطباعة الخارجية
١٠٤,٤	(٤٦٠ ٤٢٥,٠٠)	١٠ ٨٨٥ ٣٢٥,٠٠	٣ ٠٤٢ ٨٨٧,٤٣	٧ ٨٤٢ ٤٣٧,٦٧	٣ ٠٤٠ ٩٧٩,٣١	٤ ٧٩٩ ٧٧٤,١٠	١ ٦٨٤,١٦	١٠ ٤٢٤ ٩٠٠,٠٠	المجموع الفرعي
٩٥,١	٣ ٨٥١ ٩٠١,٣٢	٧٤ ٣١٨ ٢٩٦,٦٨	١٦ ٩٦٣ ٣٧١,٨٤	٥٧ ٣٥٤ ٩٢٦,٨٤	٦ ٠٧٥ ٣٥٧,٨٦	٢١ ٣١٢ ١٩٣,٨٦	٢٩ ٩٦٧ ٣٧٥,١٢	٧٨ ١٧٠ ٢٠٠,٠٠	المجموع الكلي (القيمة الصافية)
٩٥,٢	٣٨٥ ٢٠٠,٠٠	٧ ٥٩٩ ٥٠٠,٠٠	٢ ٨٥٨ ٨٥١,٠٠	٤ ٧٤٠ ٦٤٩,٠٠				٧ ٩٦٤ ٧٠٠,٠٠	الاقطاعات الالتزامية من مرتبات الموظفين
٩٥,١	٤ ٢٣٧ ١٠١,٣٢	٨١ ٩١٧ ٧٩٦,٦٨	١٩ ٨٢٢ ٢٢٢,٨٤	٦٢ ٠٩٥ ٥٧٥,٨٤	٦ ٠٧٥ ٣٥٧,٨٦	٢١ ٣١٢ ١٩٣,٨٦	٢٩ ٩٦٧ ٣٧٥,١٢	٨٦ ١٥٤ ٩٠٠,٠٠	المجموع الكلي (الإجمالي)